جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية [١] لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ:

- نلفت الانتباه إلى أنه بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٩ تقدم مكتب مراقب حسابات الشركة المُعين (مكتب حسونة وخليل) بالإعتذار عن إستكمال أعمال المراجعة لوفاة الدكتور/ محمد أحمد لطفي حسونة بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١ كونه يحمل ترخيص هيئة الرقابة المالية برقم (٢٩).
وأفادت الشركة بأنه سيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة للعرض على مجلس الإدارة وإعتماد مراقب حسابات جديد في أول إنعقاد للجمعية العامة للشركة.

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نحو ٢٢٥,٩٨٤ مليون جنيه، مقابل نحو ١٦٢,٣٣٠ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٦٣,٦٥٤ مليون جنيه.
وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، مثل الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ١٦٨,٢٢٣ مليون جنيه، بما يعادل ٧٤,٤٤% من الربح المُحقق.
وساهم ذلك في تحقيق زيادة الربح المُحقق بنحو ١٦٠,١٠٩ مليون جنيه عن المُستهدف بالموازنة الإستثمارية خلال الفترة، والمُقدر بنحو ٦٥,٨٧٥ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣٤٣%، مما يُشير إلى عدم دقة التقديرات المُدرجة في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

- في إطار الإلتزام بالضوابط والإجراءات التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية، لقواعد القيد والشطب، وبناءً على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩ بجلسته رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥، فقد تم الشروع في إتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ زيادة رأس المال المُصدر والمدفوع بالكامل، على أن لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك تماشيًا مع أحكام البند (٦) من المادة (٧) من قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، وتقوم الشركة حالياً بتجهيز كافة المستندات المطلوبة في عدد - ١٣ - بند للبدء في إجراءات زيادة رأس المال.

- لم تقم الشركة بتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وكذلك بيانات السجل التجاري للشركة، وبما يعكس التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكل المساهمين توافقاً للتغيرات في نسبة المساهمة.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٣٠٧,٠٠٩ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦٤٨,٦٣٥ مليون جنيه)، وقد تبين بشأنها ما يلي:

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها بالعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ (٤ فدان، ١٤ قيراط ٢١ سهم) وقامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد، بعد إنهاء التسجيل وبناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٦.
* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠، وبالتقدم للشهر العقاري لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد، تبين أن بعضاً منها غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل.

- إستمرار التحفظ على السيارة والمقطورة رقمي (٦٤٧٨ ق.م.ب، ٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعتان لقطاع القليوبية منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ على خلفية حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠٢٣/٣/٣٠، رغم صدور قرار النيابة الكلية بجنوب دمنهور في ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليمهما لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادتهما لمكان الإيداع، وتم على أثر ذلك إقامة الدعوى ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ - إيتاي البارود - ضد وزير العدل وآخرين وتم وقفها بجلسة ٢٠٢٥/٧/٣١ لحين الفصل في صحة الحادث، وتم تعجيل الدعوى من الوقف ومُحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٦/٢/٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٤٣,٩٧٤ مليون جنيه، تبين بشأنها ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونُشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة والبالغ كميتها حوالي ١١٩٠ طن قمح أجنبي ٧٢% والبالغ قيمته نحو ١٤,٥٣٩ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٢٩,٧٣٣ ألف طن من القمح المحلي وحوالي ٢١,٦٦٠ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥%، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات اكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ٧٠٧,٠٢٧ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بما يعادل حوالي ٦٨٧,٥٥٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ١٩,٤٧١ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ٨,٠٩٣ ألف طن فقط بفارق قدره ١١,٣٧٨ ألف طن.

فضلاً عن وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث تراوح متوسط أسعار البيع من ١٤٠١ جنيه إلى ٥٣٦٢ جنيه للطن بمطاحن الشركة.

بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٨٥,٧٤٥ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ٢٦,٢٠٣ مليون جنيه، وبمراجعة تفصيلات أهم الأرصدة أتضح ما يلي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مبلغ نحو ٦٩,٤٩٨ مليون جنيه قيمة المُستحق على شركتي الجملة (العامة، المصرية) عن مسحوباتهما من الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مبلغ نحو ٥٣,٩٢٣ ، ونحو ١٥,٥٧٥ مليون جنيه على الترتيب).
- مبلغ نحو ٣٧,٧٨٠ مليون جنيه قيمة مديونية مُستحقة على شركات المضارب والمتمثلة في شركة مضارب الدقهلية بنحو ٢١,٤٣٣ مليون جنيه، شركة مضارب الشرقية بمبلغ نحو ١٠,٠٩٩ مليون جنيه، نحو ٥,٨٧٠ مليون جنيه شركة مضارب دمياط نحو ٣٧٨ ألف جنيه مُستحقة على شركة مضارب الغربية.
- مبلغ نحو ٨,٠٦٤ مليون جنيه قيمة نقليات مُستحقة على الشركة العامة للصوامع والتخزين.
- مبلغ نحو ١,٣٠١ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن تعاملات مسحوبات دقيق (عبوة ١ كيلو) خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- مبلغ نحو ١,١٥٠ مليون جنيه مديونية مُستحقة على شركتي المجمعات الإستهلاكية (نحو ٨٧٦ ألف جنيه شركة إسكندرية للمجمعات، نحو ٢٧٤ ألف جنيه شركة مجمعات النيل).
- مبلغ نحو ٣٧,٦٨٣ مليون جنيه مديونية مُستحقة على تعاملات كبار العملاء والقطاع الخاص والتعاقدات عن مسحوباتهم من الدقيق الحر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ منها على سبيل المثال وليس الحصر (نحو ١١,٠١٦ مليون جنيه شركة جوري، نحو ٨,٤٨٥ مليون جنيه شركة مكرونة الأميرة، نحو ٧,٢٤٠ مليون جنيه شركة مصنع النور، نحو ٣,١٥٨ مليون جنيه شركة الرواد، نحو ٢,١٦٦ مليون جنيه شركة الخير).

فضلاً عن مبلغ ١١,٨٢٩ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة بموجب التعاقد المؤرخ في نوفمبر ٢٠٢٥ والمتمثل في باقي قيمة مسحوباته من عبوات المكرونة (٣٥٠ جرام) والموجهة إلى شركتي العامة والمصرية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥.

- ما زال لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الشركة بشأن مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة إيجار وعجوزات) على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المُستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي بموجب العقد المؤرخ أبريل ٢٠١٢ والمُستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤٤٩,١٧٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٨,٧٠٠ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٥/٧/١ والبالغة نحو ٣٩٠,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ٨٠ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢١,٣٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ٣٦٤,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك لمواجهة ما يلي:

* الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب على ضريبتي المبيعات والقيمة المُضافة على إيرادات القمح المطحون لمنظومة الخبز ومبيعات النخالة وفروق فحص عن السنوات من ٢٠١٣/٣ حتى ٢٠٢٠/١١ والتي وردت آخر مطالبة عنها بنحو ٢٨٨,٢٥٩ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٥/٢٩ وذلك بعد تدعيم رصيد أول المدة (يوليو ٢٠٢٥) والبالغ ٢٨٩,٤٧٠ مليون جنيه بمبلغ نحو ٢٠ مليون جنيه ليصبح رصيد المُخصص القابل لهذا الخلاف في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٠٩,٤٧٠ مليون جنيه، هذا بخلاف المُجنب بحساب الأرصدة الدائنة بنحو ١٢,٢٢٢ مليون جنيه لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري للفترة من ٢٠١٧/٦ إلى ٢٠١٩/٦.

وقد ورد للشركة إخطار بتجهيز مستندات فحص ضريبة القيمة المُضافة من ٢٠٢٠/١٢ حتى ٢٠٢٤/٦.

* الخلاف على المطالبة بفروق فحص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٥/٧ حتى ٢٠٢٠/٦ والتي وردت عنها مطالبة بنحو ٣٥,٩٢٤ مليون جنيه (ما زالت محل الفحص)، تم تكوين مُخصص عنها بنحو ٥٥ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم رصيد أول المدة (يوليو ٢٠٢٥) البالغ ٣٠ مليون جنيه بنحو ٢٥ مليون جنيه ليصبح المُخصص عنها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ٥٥ مليون جنيه.

وقد ورد للشركة إخطار بتجهيز مستندات فحص ضريبة الدخل من ٢٠٢٠/٧ حتى ٢٠٢٣/٦.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن، حيث تم الإتفاق بلجنة إنهاء المنازعات بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ بتخفيض الضريبة المُستحقة وفي إنتظار التصديق على القرار بعد المناقشة، وذلك بناءً على تطبيق ما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.

ويتضح في ضوء ما سبق ومذكرات الشركة إلى لجان إنهاء المنازعات بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١ أن الخلاف الضريبي نحو ١٧٩,٢٧١ مليون جنيه مما يُشير إلى زيادة قدرها نحو ١٨٥ مليون جنيه للمُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

- **بلغ رصيد مخصص عقوبات المطاحن في ٢٠٢٥/١٢/٣١** مبلغ نحو ٢٠,٣١٢ مليون جنيه لمُواجهة الغرامات التموينية والمخالفات المرتبطة بنشاط المطاحن، وذلك بعد تدعيمه بمبلغ ٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢,٦٨٨ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وبزيادة قدرها نحو ٢,٣١١ مليون جنيه عن رصيد أول المدة البالغ ١٨ مليون جنيه، وقد وردت المطالبة بغرامات تخص بعض قطاعات الشركة (المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ) تتمثل في مخالفة عينات ونقص أوزان بمبلغ نحو ٧٨٤ ألف جنيه بالإضافة إلى ما لم يرد عن بقية القطاعات التابعة للشركة لحين إنتهاء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- **بلغ رصيد مخصص مطالبات القضايا في ٢٠٢٥/١٢/٣١** نحو ٦٤,٣٨٨ مليون جنيه، بزيادة ١١,٣٨٨ مليون جنيه عن أول الفترة والبالغ ٥٣ مليون جنيه، وتم تدعيمه بنحو ٣٠ مليون جنيه وإستخدام نحو ١٨,٦١٢ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولم نواف بالدراسة القانونية عن الأثر المالي وما قد تتحمله الشركة من أعباء في ٢٠٢٥/١٢/٣١ إكتفاءً بالدراسة القانونية المُقدمة لنا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغ قيمة المطالبات المُحتملة حال الخسارة نحو ٦٠ مليون جنيه تشمل عدد (٧٤٦) قضية بأحكام نهائية غير مُنفذة حتى أغسطس ٢٠٢٥ بنحو ١٦,٧٧٧ مليون جنيه، وعدد (٧٥٧) قضية عمالية مُتداولة وأُخرى مُستأنفة بقيمة مُقدرة بنحو ٤٣,٢٨٠ مليون جنيه.

هذا وقد قامت الشركة بسداد مبلغ نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي ضوء الزيادة المُستمرة لتلك القضايا العمالية، صدر عن مجلس الإدارة بجلستيه رقما (٦، ٧) المُنعقدتين بتاريخي ١٥ مايو و٣٠ يونية ٢٠٢٥ ضم (٤) علاوات عن أعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ للحد من الأعباء المالية على الشركة.

- تُباشر الشركة العديد من الدعاوي القضائية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وما زالت متداولة حتى تاريخه (يناير ٢٠٢٦) لم نواف عنها بالدراسة القانونية ومما قد يترتب عليها من أثر مالي مُحتمل لهذه الدعاوي وبما يُخالف مُتطلبات الإفصاح والإعتراف وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

* **الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني** المُقامة من ورثة سهير يعقوب سابا، لإسترداد أرض وآلات مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ إدعاء المدعين، وأُعيدت الدعوى لإستئناف شبين الكوم التي أحالتها لمكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض وفق الأسعار الحالية، وعلى أثر ذلك تعاقدت الشركة مع مكتب المُستشار/ محمد فريد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين، مع شرط إسترداد الدفعة المُقدمة بعد خصم مائة ألف جنيه حال الخسارة (لا قدر الله) وذلك بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥، والدعوى مُقيدة برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (مُعادة من النقض) وأُحيلت إلى لجنة ثلاثية، مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٢/٧ للإستجواب.

وبشأن ما سبق لم نتلقَّ إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المُحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشأ، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تتحملها الشركة عن هذا النزاع القانوني.

* **الدعوي رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي طنطا** والمُستأنفة برقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٤ ق.س.ع طنطا والمُقامة من السيدة/ نادية عبد الواحد أحمد عيد وآخرين للمطالبة بتعويض عن قرار تأميم أرض مطحن سلندرات الإتحاد بطنطا، وهي مُحالة لمكتب الخبراء ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٢/١٦.

* **الدعوي رقم ١٨٩٤٣ لسنة ٦٦ ق عليا القاهرة د ٣ موضوعي** والمُقامة من ورثة/ حُسنة أحمد الدحدح بخصوص إسترداد أرض شونة شبين القناطر بقطاع القليوبية، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/١/٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* **الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق قضاء إداري المنوفية والمُقامة من الشركة ضد وزير الإسكان وآخرين بشأن دعوى طعن على القرار ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن إسترداد مُجمع المخابز الآلية بمدينة السادات وحُكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٧ بعدم اختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة ولم يُحدد لها جلسة بعد، والطعن رقم ٧٥٣٧ لسنة ٧٠ ق.د ٣ إدارية عليا والمُقامة ضد وزير الإسكان ورئيس جهاز مدينة السادات بشأن دعوى طعن على إلغاء قرار إسترداد مجمع المخابز البلدية بمدينة السادات وإلزام بمقابل حق انتفاع وبجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنوفية ولم يُحدد لها جلسة بعد.**

بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٢٦,٢٢٨ مليون جنيه (دائن)، نحو ٣,٩٢٨ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ١٨٠,٥٨٩ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ١,٠٦٥ مليون جنيه.

- ما زالت مستحقات الشركة لدى بعض الشركات العاملة بمنظومة المكرونة التمويني والصادرة بالتوجيه الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ والمنتهي العمل بها منذ أغسطس ٢٠٢٤ وطبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢ على أرصدتها في ٢٠٢٥/٩/٣٠ فقد تضمنت الأرصدة المدينة للموردين نحو ٥٧,٦٠٧ **مليون جنيه** أرصدة مُستحقة على شركات المنظومة (نحو ٤٦,٦٠٤ مليون جنيه شركة الأميرة لصناعة المكرونة، نحو ٥,١٤٦ مليون جنيه شركة يونيفرت، نحو ٤,٨٣٣ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه شركة مصر المنوفية للمطاحن)، لم يتم تحصيلها بعد وتحفظت الشركة على هذا المبلغ بالمطابقة المُشار إليها عاليه.

- تضمن حساب المصروفات المُستحقة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ نحو ٥,٨٦٦ مليون جنيه تحت مسمي إيجار مديرية هيئة الأوقاف المصرية (شونة الأبعادية)، **وبالمراجعة تبين ما يلي:**

وردت مراسلات بين الشركة وكل من مديرية التموين بالبحيرة وجامعة دمنهور وهيئة الأوقاف المصرية بشأن التنازل عن جزء من أرض الشونة المملوكة لهيئة الأوقاف والمُستأجرة بمعرفة الشركة، بحيث تُخصص مساحة ٢ فدان لصالح الشركة والتعامل عليها بالشراء، على أن تُخصص المساحة المُتبقية وقدرها نحو ١٧ فداناً لصالح جامعة دمنهور.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتضمنت الإتفاقات إلتزام الجامعة بنقل ميزان البسكول وتمهيد ورصف المُسطح وإقامة سور فاصل بين الأرضين على نفقتها دون تحميل الشركة أية تكاليف، وتم إعتماد ما ورد بمحاضر الإجتماعات من مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥.

كما تبين من بيانات القطاع القانوني رفع الدعوى رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٥ مدني كلي دمنهور ضد هيئة الأوقاف المصرية بطلب براءة ذمة الشركة وإلزام الهيئة بتحرير عقد إيجار لمساحة الشركة، والدعوى مُحدد لها جلسة ٢٠٢٦/٢/٢٣.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغة نحو ٥,٨٠٥ مليون جنيه، وقد تم سداد مبلغ نحو ٥,٩٠٩ مليون جنيه المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢٥ في ٢٠٢٦/١/١١ بفارق قدره نحو ١٠٤ ألف جنيه.

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالحسابات الدائنة للشركات الشقيقة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ (دائن) بنحو ١٧٩,٥٥١ ألف جنيه قيمة المُستحق بإسم صندوق موازنة الأسعار بواقع عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والتي تبلغ نحو ٣,٧٧٨ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٢٤٢,١٩٤ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، ونحو ٨١,٧١١ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٧٩,١٣٠ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة، نحو ٢,٥٨١ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٥/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* نحو ١١,٣٠٠ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ضمن حساب خدمات مباعة، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصي بتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

- أسفرت نتائج أعمال بعض المخابز (السادات، دمنهور، طنطا) التابعة للشركة عن خسائر بلغت نحو ٢,٨٩٥ مليون جنيه.

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- لا يزال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص **بعضها محل دعاوى قضائية** مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل، ومن أمثلة ذلك (مجمع المخابز الآلية بطنطا بالغربية، مطحن السلام بقليوب بالقليوبية، مطحن المعداوي بمنوف بالمنوفية).

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩، مع إجراء دراسة تفصيلية للإستفادة من هذا النشاط.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (فندق - قاعة - كافيتريا - أخرى) والذي يتضح من تحليل عوائد تكلفته الدفترية والبالغة نحو ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه ضعف جدواه الإستثمارية حيث بلغ العائد المُحقق نسبة ضعيفة نسبةً إلى تكلفته والتي تراوحت عوائده خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بين ٠,٥١% إلى ٦,١٢%.

- تضمن حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٢,٩١٩ مليون جنيه يُمثل قيمة آلات ومعدات وعدد وأدوات خاصة ببعض مطاحن الشركة، يرجع تاريخ شراء بعضها منذ يونية ٢٠١٧ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٦، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن صور ذلك (مطحن ٢٣ يوليو لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢%، مصنع مكرونة شبين الكوم، مخبز طنطا حلويات ونواشف).

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٥/١٢/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٦٩,٤٦٣ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ لخطوط إنتاج الدقيق البلدي التي تم تكهينها.

- تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ٢٣,٢٤١ مليون جنيه قيمة ضرائب مُستقطعة بمعرفة الغير لم نواف بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٣٧٩,٢٩٠ ألف جنيه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ٦١,٨٥٠ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير لم يرد ما يؤيد منها شهادات بنحو ٨٠٠ ألف جنيه.

- بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣١٤,٧٩٣ مليون جنيه وبنسبة ٤١٩,٧٢% من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه، وهو ما يُعد تجاوزًا للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمُتمثل في تغطية خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٥/١٢/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه بواقي الحصص النقدية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بمخالفة توصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ بعد الرجوع إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية.
* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية) ويوجد نزاع قضائي بشأنها بالدعوى رقم (٩٤١ لسنة ٢ ق.س.ع) فوه ومازالت منظورة ومُؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/١/٢٧.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو ١,١٥٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤، ومبلغ نحو مليون جنيه تأمينات للغير يُمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات).

- لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٦، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة عليها، فضلاً عن عدم قيام الشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسي أو المُنخفض في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة "، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بما يُساهم في مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٦/١/٢٧

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / علي سيد علي)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner